ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

The Role of the Executive and Legislative Authorities in Supporting the Family in Syrian Law: A Comparative Study

researcher .Saleh Khamat Zuhair

Faculty of Law,University of Religions and Sects, Iran

Assistant Professor .Dr. Saeed Mahjoub

Faculty of Law , University of Qom, Iran

Salihjykh@gmail.com

Article info.

Article history:
- Received 21 August 2024
- Accepted 27 July 2025
-Available online 1 September2025

Keywords:
-authority
-legislation
- implementation
- family support

Abstract: The legislative authority and executive branch ays a key role in supporting the family through implementing ocial, health, and education policies in Iraq and Syria. Family upport in Iraq is based on the constitution and social welfare nd personal status laws, while Syria relies on the constitution nd similar laws. Government programs in both countries clude financial assistance, health and education services, nd programs to protect women and children. Although there e laws to combat domestic violence, implementation faces allenges due to social customs and weak funding. conomic and bureaucratic crises and weak coordination etween government agencies hinder the effectiveness of ese policies, calling for increased funding, coordination, and

*w*areness to ensure family stability.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

دور السلطتين التنفيذية والتشريعية في دعم الأسرة في القانون السوري دراسة مقارنة

الباحث. صالح خماط زهير

كلية القانون، جامعة الأديان والمذاهب، ايران

أ.م.د. سعيد محجوب

كلية القانون، جامعة قم ، ايران

Salihjykh@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٢١/ آب/ ٢٠٢٤
- القبول : ٢٧ / تموز / ٢٠٢٥
- النشر المباشر: ١/ أيلول /٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :
-السلطة التشريعية
- السلطة التنفيذية
- الأسرة.

الخلاصة: تلعب السلطتين التشريعية والتنفيذية دورًا جوهريًا في دعم الأسرة في سوريا من خلال تنفيذ السياسات الاجتماعية والصحية والتعليمية المنبثقة عن الدستور والقوانين ذات الصلة. ويستند دعم الأسرة في سوريا إلى مجموعة من القوانين المدنية والأحوال الشخصية المستمدة من المذهب الحنفي، إضافة إلى التشريعات الحديثة التي تهدف إلى حماية المرأة والطفل.

تشمل البرامج الحكومية تقديم مساعدات مالية للأسر الفقيرة، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب برامج لتمكين المرأة وحماية الأطفال من العنف. وعلى الرغم من وجود تشريعات تهدف إلى مكافحة العنف الأسري، إلا أن تنفيذها يواجه تحديات كبيرة، أبرزها العادات الاجتماعية السائدة، وضعف التمويل الحكومي، والبيروقراطية.

تعاني السياسات التنفيذية من عقبات اقتصادية وسياسية تحد من فعاليتها في تطبيق القوانين الأسرية، مما يستدعي تعزيز التمويل، وتطوير آليات التنسيق بين الوزارات المعنية، وتنظيم حملات توعوية لضمان حماية الأسرة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة: تلعب السلطة التشريعية والتنفيذية في سوريا دورًا محوريًا في صياغة وتنفيذ السياسات العامة التي تهدف إلى تعزيز استقرار الأسرة وحماية أفرادها من التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد العائلة، باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع، بحاجة إلى إطار قانوني وإداري شامل يضمن لها الحماية والرعاية الكاملة.

في سوريا، يعتمد النظام القانوني على مزيج من الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مما يخلق بيئة قانونية تسعى إلى تحقيق التوازن بين مبادئ العدالة الاجتماعية ومتطلبات الحياة المعاصرة. وتعمل السلطتان التشريعية والتنفيذية على صياغة القوانين وتطبيق السياسات التي تدعم الأسرة في مختلف المجالات، سواء من خلال تقديم المساعدات الاجتماعية، أو توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليمية، أو وضع برامج لحماية الفئات الأكثر ضعفًا مثل النساء والأطفال وكبار السن.

من أبرز الجهات الحكومية التي تضطلع بدور رئيسي في هذا السياق، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التي تتولى مسؤولية تطبيق السياسات الاجتماعية، من خلال تقديم الدعم المالي للأسر المحتاجة، وإنشاء مراكز الرعاية الاجتماعية، ودعم المرأة العاملة، وحماية الأطفال من العنف والاستغلال. كما تعمل وزارة الإسكان على توفير مشاريع الإسكان الاجتماعي التي تستهدف الأسر ذات الدخل المحدود، بالإضافة إلى تقديم القروض الميسرة التي تتيح للعائلات امتلاك منازلها الخاصة.

رغم الجهود المبذولة، تواجه سوريا تحديات كبيرة نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، مما يؤثر على قدرة الحكومة في تقديم الدعم الاجتماعي بشكل مستدام. فالكثير من برامج الحماية الاجتماعية تعاني من ضعف التمويل وعدم كفاية الموارد، مما ينعكس سلبًا على قدرة الدولة في توفير الدعم المطلوب للأسر الأكثر احتياجًا. كما أن بعض القوانين الاجتماعية لا تزال بحاجة إلى تعديلات لتتناسب مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة والطفل.

فيما يتعلق بالتشريعات، فإن سوريا تشهد جهودًا لتطوير الإطار القانوني للأسرة، حيث تم تحديث بعض القوانين المتعلقة بحقوق المرأة والطفل. إلا أن التحدي الأكبر يكمن في تنفيذ هذه القوانين على أرض الواقع، نظرًا للظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

وفي الختام، فإن دراسة دور السلطة التشريعية والتنفيذية في دعم الأسرة في سوريا تعد خطوة ضرورية لتعزيز الاستقرار الاجتماعي وحماية الفئات الأكثر ضعفًا. فتطوير التشريعات وتحسين آليات تنفيذها، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية، يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة تقوم على أسس قانونية وإدارية متينة، مما يعود بالنفع على الأفراد والمجتمع ككل.

١. مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في معرفة سبب تدخل السلطة في شؤون الأسرة في سوريا، وكيف أن الأسرة ليست ذات حرية مطلقة في تصرفاتها، بل إنها ملزمة باتباع القوانين والقواعد التي تفرضها الدولة، حتى وإن كان ذلك قد يؤثر على خصوصيتها أو يقلل من حريتها. ويأتي هذا التدخل الحكومي بهدف الحفاظ على الأسس التي تقوم عليها الأسرة، وضمان عدم انهيارها كركيزة أساسية للمجتمع.

وقد أشار الكاتب المصري مصطفى محمود في كتابه (قراءة المستقبل) إلى أن "إذا أردت أن تهدم حضارة أمة فهناك وسائل ثلاث: هدم الأسرة، هدم التعليم، إسقاط القدوات." ومن الواضح أن الأسرة تمثل حجر الأساس الذي يعتمد عليه استقرار المجتمع، فإذا انهارت، انهار المجتمع بأسره.

وفي إطار الدراسة التحليلية للقانون السوري، يسعى الباحث إلى استجلاء دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في التدخل في شؤون الأسرة، مع التركيز على مدى تأثير القوانين والتشريعات على خصوصية الأسرة وحريتها، مع العلم بأن الدستور السوري ينص على أن دين الدولة هو الإسلام، مما ينعكس على طبيعة التشريعات التي تُسن في هذا الإطار.

أسئلة البحث:

السؤال الرئيسي:

ما هو دور السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في دعم الأسرة في القانون السوري كدراسة تحليلية نقدية؟

2. أهمية البحث

تكتسب الأسرة أهمية بالغة في المنظومة القانونية لأي دولة باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع، وتعد محور اهتمام السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. وفي سياق القانون السوري، يتضح أن الأسرة لا تُعامل ككيان اجتماعي فقط، بل ككيان قانوني يجب دعمه وتنظيمه وحمايته من خلال مجموعة من التشريعات والإجراءات التنفيذية التي تهدف إلى ضمان استقرارها وتماسكها. وتكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على مدى فاعلية القوانين السورية في دعم الأسرة وحمايتها من التفكك أو الانهيار، خصوصاً في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجه البلاد.

يتناول البحث أيضًا طبيعة التدخلات التي تمارسها السلطة التنفيذية في تنظيم شؤون الأسرة، وكيفية تفعيل القوانين المتعلقة بحقوق وواجبات أفراد الأسرة. وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تُركز على تقييم دور السلطة التشريعية في سن القوانين الأسرية، ودور السلطة التنفيذية في تطبيقها، وأخيراً دور السلطة القضائية في الفصل في النزاعات الأسرية بما يتماشى مع نصوص القانون السوري. وتزداد أهمية هذه الدراسة في ظل ما أفرزته الأحداث الأخيرة في سوريا من تغييرات اجتماعية

واقتصادية أثرت بشكل مباشر على بنية الأسرة، مما يفرض إعادة النظر في القوانين الأسرية وتطويرها لتواكب المستجدات.

فرضيات البحث في إطار القانون السوري

١. الفرضية الأساسية: ترتكز الفرضية الأساسية على أن الأسرة تحظى بحماية قانونية وفقاً للقوانين السورية، والتي يتم تشريعها من قبل السلطة التشريعية، وتنفذها السلطة التنفيذية، وتُفسر وتُطبق من قبل السلطة القضائية. وتستند هذه الفرضية إلى أن أي قانون ينظم شؤون الأسرة يجب أن يمر بمراحل ثلاث: مرحلة التشريع، ثم التنفيذ، وأخيراً القضاء. وفي إطار القانون السوري، تتعامل السلطة التشريعية مع القضايا الأسرية من منطلق المحافظة على تماسك الأسرة وتوفير الحماية القانونية لأفرادها، في حين تنفذ السلطة التنفيذية هذه القوانين من خلال آليات وإجراءات محددة. وفي حال وجود نزاعات أو خلافات قانونية بين أفراد الأسرة أو بينها وبين الدولة، تتدخل السلطة القضائية لتطبيق النصوص القانونية والفصل فيها وفقاً لأحكام القانون السوري.

٢. الفرضيات الفرعية:

- ***الفرضية الأولى: يقوم المشرع السوري بتشريع القوانين الأسرية وفقاً للمذهب الحنفي باعتباره المصدر الرئيسي للتشريعات الأسرية، على عكس القانون العراقي الذي يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية بصورة شاملة. ومن هنا، فإن القانون السوري يتبنى أسلوباً مختلفاً في تقنين شؤون الأسرة، حيث يعمد إلى تحقيق الانضباط الاجتماعي وفقاً لرؤية علمانية إلى حد ما، مع مراعاة بعض الأحكام الإسلامية التي يتطلبها السياق الاجتماعي والثقافي.***

- ***الفرضية الثانية: تتعامل السلطة التنفيذية في سوريا مع القوانين الأسرية بشكل مختلف عن العراق، إذ تركز على وضع لوائح تنظيمية وتعليمات إدارية تهدف إلى تطبيق أحكام التشريع الأسري بما يتماشى مع النظام العام والأمن الاجتماعي. وفي هذا السياق، تعمل السلطة التنفيذية على إصدار تعليمات تنفيذية للقوانين الأسرية، خاصة فيما يتعلق بالنفقة والحضانة والزواج والطلاق، مع وضع ضوابط تضمن حماية حقوق المرأة والطفل في إطار الأسرة.***

- ***الفرضية الثالثة: تتجلى الفروق بين القانونين السوري والعراقي في طريقة تدخل القضاء في النزاعات الأسرية. ففي حين أن القضاء العراقي يعتمد بشكل أساسي على أحكام الشريعة الإسلامية في تفسير النصوص القانونية، يعتمد القضاء السوري على المبادئ العامة للقانون المدني والمذهب الحنفي، مما يؤدي إلى وجود اختلافات واضحة في تفسير النصوص وتطبيقها. ومن هنا، فإن البحث سيتناول كيفية تكييف القوانين الأسرية السورية في ضوء التغيرات الاجتماعية والسياسية، ومدى تأثرها بالمدارس الفقهية الإسلامية من جهة، وبالمبادئ القانونية الحديثة من جهة أخرى.***

- ***حدود الدراسة في القانون السوري تتجاوز الدراسة في القانون السوري نطاق قوانين الأحوال الشخصية لتشمل مجموعة واسعة من القوانين الأخرى التي تؤثر على الأسرة، مثل القوانين المدنية والجزائية وقوانين العمل والضمان الاجتماعي. ويأتي ذلك في إطار سعي الباحث إلى تقديم دراسة شاملة تتناول تدخل الدولة في شؤون الأسرة من خلال سياسات وإجراءات تدعم استقرارها وترابطها. وعليه، لن تقتصر الدراسة على تحليل النصوص التشريعية فقط، بل ستمتد لتشمل تقييم السياسات التنفيذية والإجراءات القضائية، وكيفية تفاعلها مع القوانين الأسرية لتحقيق الأهداف المرجوة في الحفاظ على بنية الأسرة وحمايتها من الانهيار.***

وبذلك، يسعى البحث إلى تقديم تحليل مقارن بين القانونين العراقي والسوري في مجال دعم الأسرة، مع التركيز على إبراز الفروق الجوهرية بينهما، وكيف انعكس ذلك على الواقع الأسري في كل من البلدين، في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية المستمرة.

٤ .هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور السلطة التشريعية والتنفيذية في دعم الأسرة في ، وذلك من خلال استعراض القوانين والتشريعات والسياسات الحكومية المعتمدة في البلد، ومقارنة مدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار الأسري وحماية حقوق أفراده. كما يسعى إلى الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين القانونيين، وتحديد التحديات التي تواجه السلطة التشريعية في تشريع القوانين الخاصة للاسرة والسلطة التنفيذية في تنفيذ برامج الدعم الأسري، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. ومن خلال هذا التحليل، يسعى البحث إلى تقييم مدى استجابة القوانين الحالية لاحتياجات الأسرة المعاصرة، ومدى قدرة الحكومة في كل بلد على تحقيق حماية اجتماعية شاملة للأسرة بمختلف مكوناتها. وبناءً على ذلك، يقدم البحث توصيات تستند إلى التجارب الناجحة في كلا

البلدين، مع اقتراح حلول من شأنها تحسين التشريعات وآليات التنفيذ وتعزيز استدامة الدعم الحكومي للأسرة.

٥ .منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج المقارن والتحليلي لفهم أوجه التشابه والاختلاف في سوريا فيما يخص دور السلطة التشريعية والسلط التنفيذية في دعم الأسرة. ويقوم على المنهج الوصفي الذي يسهم في تقديم صورة شاملة عن الإطار القانوني والمؤسساتي للسياسات الأسرية، من خلال دراسة القوانين والتشريعات الصادرة في البلد. كما يعتمد على المنهج المقارن لتحليل كيفية تطبيق هذه السياسات ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها الاجتماعية، مما يساعد في فهم الفروق بين التجربتين وتحديد الفجوات التي قد تحتاج إلى إصلاح. بالإضافة إلى ذلك، يتم توظيف المنهج التحليلي لدراسة النصوص القانونية المرتبطة بدعم الأسرة، ومعرفة مدى تطورها واستجابتها للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. كما يعتمد البحث على المنهج القانوني، حيث تتم دراسة القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية المتعلقة بالأسرة لفهم الإطار القانوني الذي تستند إليه السياسات الحكومية. وأخيرًا، يتم استخدام المنهج الاستقرائي لاستخلاص النتائج والتوصيات بناءً على التحليل القانوني والمقارن، مما يتيح وضع مقترحات من شأنها تطوير الأداء التنفيذي في هذا المجال وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية والاستقرار الأسري.

٦ .هيكلية البحث.

المبحث الاول: دور السلطات التشريعية والتنفيذية في دعم الأسرة في القانون السوري

يهدف هذا الفصل إلى **إجراء مقارنة** بين دور السلطات **التنفيذية والتشريعية** في دعم الأسرة في سوريا

المطلب الاول: دور السلطة التشريعية في دعم الأسرة في القانون السوري

يدرس كيفية تنفيذ القوانين المتعلقة بالأسرة من قبل المؤسسات الحكومية السورية، بما في ذلك دور الوزارات المختصة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

- **المطلب الثاني: دور السلطة التنفيذية في دعم الأسرة في القانون السوري**

يناقش القوانين التي يصدرها مجلس الشعب السوري لحماية الأسرة، مثل قانون الأحوال الشخصية السوري، والقوانين المتعلقة بحقوق المرأة والطفل.

المبحث الاول: دور السلطة التشريعية والتنفيذية لدعم الاسرة في القانون السوري

المطلب الاول: دور السلطة التشريعية لدعم الاسرة في القانون السوري

تعد السلطة التشريعية في سوريا الركيزة الأساسية في صياغة القوانين والتشريعات التي تدعم الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى والأساسية للمجتمع. حيث تدرك الدولة أهمية الأسرة كمؤسسة اجتماعية مسؤولة عن التربية، وغرس القيم الأخلاقية، وتحقيق التماسك المجتمعي. من هنا، يبرز دور السلطة التشريعية في وضع إطار قانوني شامل يحمي الأسرة، يعزز استقرارها، ويصون حقوق أفرادها في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

تتجلى أهمية دور السلطة التشريعية من خلال قانون الأحوال الشخصية السوري الذي يُعتبر المرجع الأساسي لتنظيم شؤون الأسرة. يشمل هذا القانون جميع المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق والنفقة والحضانة والميراث، ويهدف إلى تحقيق التوازن والعدالة بين أفراد الأسرة. فمثلًا، ينظم القانون إجراءات الزواج، مع وضع ضوابط لحماية حقوق الزوجين، ويحدد التزامات كل طرف لضمان الاستقرار العائلي. كما يُعالج القانون قضايا الطلاق بطرق تحافظ على حقوق المرأة والأطفال، مع الحرص على ضمان حقوق النفقة والحضانة بما يحقق المصلحة الفضلى للأطفال.

تُعد حماية المرأة والطفل داخل الأسرة من أهم القضايا التي اهتمت بها السلطة التشريعية السورية، نظرًا لأهمية الأسرة كمؤسسة اجتماعية أساسية لبناء مجتمع قوي ومتوازن. في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الأسرة، برزت الحاجة إلى وضع قوانين وتشريعات تسعى إلى تعزيز الحماية القانونية للمرأة والطفل وضمان حقوقهم الأساسية، خاصة في مواجهة ظاهرة العنف الأسري التي تُعد من أخطر التحديات الاجتماعية في العصر الحديث.

أولت السلطة التشريعية السورية اهتمامًا كبيرًا بإصدار قوانين تهدف إلى مكافحة العنف الأسري بجميع أشكاله، سواء كان عنفًا جسديًا أو نفسيًا أو اقتصاديًا. يأتي القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢١ كأحد أبرز التشريعات الحديثة التي تتناول حماية النساء والأطفال من العنف الأسري. يُعرّف هذا القانون العنف الأسري بأنه أي فعل يُمارَس ضد أحد أفراد الأسرة ويؤدي إلى إيذاء بدني أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي، مما يُظهر شمولية القانون وقدرته على معالجة مختلف أشكال الإساءة التي قد تحدث داخل الأسرة.

ينص القانون على حماية المرأة والطفل من خلال فرض عقوبات صارمة على مرتكبي العنف الأسري، تشمل السجن والغرامات المالية، إضافة إلى إنشاء آليات لحماية الضحايا. ومن أبرز هذه الآليات إنشاء مراكز حماية الأسرة، التي تُعنى بتقديم الدعم النفسي والقانوني للنساء والأطفال المتضررين من العنف،

وتعمل على تأمين مأوى آمن لهم عند الحاجة. كما يُلزم القانون الجهات المعنية، مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بتوفير برامج إعادة تأهيل للضحايا وضمان اندماجهم في المجتمع بعد تعرضهم للعنف.

إلى جانب قانون مكافحة العنف الأسري، قامت السلطة التشريعية بتعديل بعض المواد في قانون الأحوال الشخصية السوري لتعزيز حقوق المرأة والطفل. تم تعديل الأحكام المتعلقة بالنفقة والحضانة بما يضمن حماية مصلحة الطفل أولًا. كما أُدخلت تعديلات تُمكن النساء من الحصول على حقوقهن في النفقة والميراث بشكل أسرع وأكثر عدالة، مما يسهم في تقليل المعاناة الناتجة عن النزاعات الأسرية.

الاهتمام بحماية الطفل لم يقتصر على قوانين الأسرة فقط، بل شمل إصدار تشريعات خاصة تهدف إلى ضمان بيئة آمنة وصحية للأطفال. ومن أبرز هذه التشريعات قانون حقوق الطفل الذي صدر عام ٢٠٢١، حيث ينص على حق الطفل في الحماية من كافة أشكال العنف والاستغلال، ويُلزم الدولة بتوفير خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية لجميع الأطفال دون تمييز. كما يفرض القانون عقوبات مشددة على من يستغلون الأطفال في العمل أو يُسيئون معاملتهم بأي شكل من الأشكال

تلعب هذه القوانين دورًا مهمًا في الحد من العنف الأسري وتعزيز ثقافة الحماية داخل المجتمع السوري. ومع ذلك، يُواجه تطبيق هذه التشريعات تحديات متعددة، من بينها الثقافة المجتمعية التي قد تتسامح مع بعض أشكال العنف داخل الأسرة. ولهذا، تعمل السلطة التشريعية بالتعاون مع السلطة التنفيذية على إطلاق حملات توعية تستهدف تغيير المفاهيم الخاطئة المرتبطة بالعنف الأسري، وتعزيز دور المرأة والطفل كأعضاء متساوين في الأسرة والمجتمع.

على صعيد آخر، تمثل هذه التشريعات خطوة نحو تحقيق التزامات سوريا الدولية في مجال حقوق الإنسان. فقد انضمت سوريا إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تُعنى بحماية المرأة والطفل، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة [١] واتفاقية حقوق الطفل. ويُظهر إصدار قوانين مكافحة العنف الأسري انسجامًا بين القوانين المحلية والتزامات الدولة الدولية، مما يعزز من مصداقية النظام القانوني السوري على المستوى العالمي في النهاية، تُظهر الجهود التشريعية في سوريا التزامًا واضحًا بحماية المرأة والطفل داخل الأسرة، باعتبارهما الفئات الأكثر عرضة للضرر في حالات العنف. ومن خلال إصدار القوانين الشاملة، مثل قانون مكافحة العنف الأسري وقانون حقوق الطفل، تضع السلطة التشريعية أسسًا قانونية قوية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الأسري. ورغم

[١] عبد الله، الحقوق المدنية والسياسية في التشريع السوري: ص ٢١٣

التحديات، فإن استمرار العمل على تطوير هذه القوانين وتنفيذها بفعالية يمثل خطوة أساسية نحو بناء مجتمع قائم على الاحترام المتبادل والعدالة.

تلعب السلطة التشريعية في سوريا دورًا حيويًا في تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر من خلال إصدار القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وتوفير بيئة مستقرة وآمنة لجميع أفراد الأسرة. يتجلى هذا الدور في مجموعة واسعة من التشريعات التي تمثل استجابة قانونية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع السوري، وخاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي أفرزتها الأزمات المتتالية. تسعى هذه التشريعات إلى حماية الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، كالنساء والأطفال وكبار السن، وضمان حصولهم على حقوقهم الأساسية مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

من أبرز الجهود التي تقوم بها السلطة التشريعية في هذا المجال هو إصدار القوانين التي تضمن توفير الحماية الاجتماعية للأسر ذات الدخل المحدود أو التي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة. من بين هذه القوانين، يأتي قانون التأمينات الاجتماعية الذي يهدف إلى توفير الحماية الاقتصادية للعاملين وأسرهم من خلال تقديم تعويضات مالية في حالات المرض أو الحوادث أو التقاعد. ينظم هذا القانون آلية الاشتراكات والتعويضات بما يضمن استدامة الدعم المقدم للأسر المحتاجة. بالإضافة إلى ذلك، صدرت تشريعات تُلزم الدولة بتقديم الدعم المباشر للأسر الأكثر ضعفًا عبر برامج المساعدات الاجتماعية، بما في ذلك توفير المواد الأساسية والإعانات المالية لمساعدتهم على تلبية احتياجاتهم اليومية.

القوانين المتعلقة بالرعاية الصحية تعتبر أيضًا جزءًا رئيسيًا من جهود الحماية الاجتماعية التي تعمل السلطة التشريعية على تعزيزها. أصدرت السلطة التشريعية قوانين تُلزم الدولة بتقديم خدمات صحية مجانية أو بتكاليف منخفضة للأسر الفقيرة، كما أُنشئت صناديق تأمين صحي تضمن توفير الرعاية الطبية لأفراد الأسرة كافة، مع التركيز على الأطفال والنساء الحوامل وكبار السن. تهدف هذه القوانين إلى تقليل الأعباء الصحية على الأسر، وضمان حصولهم على العلاج والرعاية الوقائية، مما يسهم في تحسين نوعية الحياة بشكل عام.[١]

في مجال التعليم، حرصت السلطة التشريعية السورية على إصدار قوانين تُلزم الدولة بتقديم التعليم الأساسي بشكل مجاني لجميع الأطفال، مع ضمان توفير الأدوات التعليمية اللازمة للطلاب الذين ينتمون إلى أسر فقيرة. تتجلى أهمية هذه التشريعات في تعزيز فرص التعليم للجميع وتقليل نسبة التسرب الدراسي، وهو ما يُعد استثمارًا مباشرًا في مستقبل الأسر السورية والمجتمع ككل. إلى جانب ذلك،

---

[١] السالم، «العدالة الأسرية في القانون السوري: بين النظرية والتطبيق»: ص ١٨٨

صدرت قوانين تشجع على توفير المنح الدراسية للطلاب المتفوقين من الأسر ذات الدخل المحدود، مما يساعدهم على استكمال تعليمهم العالي وفتح آفاق جديدة لهم ولأسرهم[١]

تُظهر الجهود التشريعية في سوريا اهتمامًا كبيرًا بتحقيق الحماية الاجتماعية للأسر، مع التركيز على معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها. من خلال القوانين التي تعزز التعليم، الرعاية الصحية، ودعم الفئات الضعيفة، تُسهم السلطة التشريعية في بناء مجتمع أكثر تماسكًا وعدالة. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع السوري، تبقى هذه القوانين إطارًا مهمًا لدعم الأسر وتعزيز استقرارها. لعبت السلطة التشريعية في سوريا دورًا محوريًا في إقرار القوانين التي تضمن حق التعليم الإلزامي والمجاني للأطفال في المراحل الدراسية الأساسية، وهو أمر يعكس أهمية التعليم كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. منذ الاستقلال، أدركت الدولة السورية أن التعليم هو أساس بناء مجتمع متماسك قادر على مواجهة التحديات وتحقيق التقدم. لذلك، صدرت سلسلة من التشريعات التي تكرّس هذا الحق وتضمن إلزامية التعليم للجميع، مع تأكيد مجانيته كوسيلة لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأسر وضمان المساواة. أولى الجهود التشريعية التي تناولت هذا الجانب تمثلت في قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨لعام ١٩٥٣، الذي أكد ضرورة التحاق الأطفال بالمدارس في المرحلة الابتدائية، مع فرض عقوبات على أولياء الأمور الذين يتخلفون عن إرسال أطفالهم إلى المدارس. لاحقًا، صدر قانون التعليم الأساسي رقم ٣٥ لعام ١٩٨١، والذي شكل خطوة متقدمة، حيث مد نطاق الإلزام ليشمل جميع مراحل التعليم الأساسي، بما فيها المرحلة الإعدادية، مع ضمان مجانية التعليم في جميع المدارس الحكومية. نص القانون على توفير الدعم اللازم للأطفال في المناطق الريفية والنائية، حيث كانت الحكومة تسعى لضمان وصول التعليم إلى كل جزء من البلاد، بغض النظر عن التحديات الجغرافية أو الاجتماعية.[٢]

في السياق الدستوري، أولت الدساتير السورية اهتمامًا خاصًا بحق التعليم، فدستور عام١٩٧٣ نص على إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته، بينما عزز الدستور الحالي الصادر عام ٢٠١٢ هذا الالتزام في المادة ٢٩منه، حيث أكد أن التعليم حق تكفله الدولة، وهو مجاني في جميع مراحله وإلزامي في المرحلة الأساسية، مع التزام الدولة بتمديد الإلزام إلى مراحل أخرى متى أمكن ذلك. هذا النص الدستوري يعكس رؤية واضحة تتبناها السلطة التشريعية لضمان أن التعليم هو حق متاح للجميع، كجزء من التزام الدولة بتحقيق التنمية البشرية، لم يقتصر دور السلطة التشريعية على إقرار القوانين التي تنظم التعليم الأساسي، بل امتد إلى سن تشريعات تعزز استمراريته وحمايته، حتى في ظل الظروف الصعبة.

---

[١] سمر الحسن، سياسات تمكين المرأة في سوريا: دراسة في البرامج الحكومية: ص ٣٩٦

[٢] عبد الفتاح، «التنمية الاجتماعية ودور الحكومة في دعم الأسرة»: ص ٨٥

من أبرز هذه القوانين قانون الأحداث رقم ١٨ لعام ١٩٧٤، الذي ركز على حماية الأطفال من الانحراف وإدماجهم في برامج تعليمية أو تدريبية عند الحاجة، وقانون تنظيم المدارس الخاصة رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤، الذي ضمن تنظيم عمل المدارس الخاصة وفرض معايير تعليمية تُسهم في تحقيق أهداف التعليم الإلزامي. ومع اندلاع الأزمة في سوريا عام ٢٠١١

وما تبعها من تحديات، صدر القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٢، الذي وضع حلولًا طارئة لضمان استمرارية التعليم للأطفال النازحين، بما في ذلك إنشاء مراكز تعليمية مؤقتة.[١]

التحليل النقدي للباحث حول دور السلطة التشريعية في دعم الأسرة في القانون السوري

يرى الباحث أن السلطة التشريعية في سوريا تُعدّ من الأعمدة الأساسية في دعم الأسرة، حيث تساهم بشكل مباشر في صياغة التشريعات التي تهدف إلى تعزيز استقرار الأسرة وحمايتها من التحديات الاجتماعية والاقتصادية. فقد لعبت السلطة التشريعية دورًا بارزًا في صياغة قوانين تهدف إلى حماية الأسرة وتعزيز حقوق الأفراد داخلها، ومنها قوانين الأحوال الشخصية، وقانون حماية الأسرة من العنف، وقانون حقوق الطفل. وقد تجسدت هذه الجهود في القوانين التي تعنى بحقوق المرأة والطفل، مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون حقوق الطفل، اللذان يشكلان إطارًا قانونيًا ينظم العلاقات الأسرية ويضمن حقوق الأفراد داخل الأسرة. كما أن التشريعات الخاصة بمكافحة العنف الأسري مثل قانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢١ تعكس حرص السلطة التشريعية على حماية الأسر من كافة أشكال الإساءة.

وقد أبرزت السلطة التشريعية عبر السنوات جهدًا ملحوظًا في تعديل بعض القوانين القديمة التي قد لا تواكب التحديات المعاصرة للأسرة السورية. فمن خلال تعديل قانون الأحوال الشخصية وقانون حقوق المرأة، سعت السلطة التشريعية إلى تحسين وضع الأسرة من خلال دعم حقوق المرأة في الطلاق والنفقة والميراث، وضمان حقوق الطفل في الحضانة والتعليم والرعاية. وتهدف هذه التعديلات إلى الحفاظ على توازن العلاقات الأسرية وحماية الحقوق الأساسية لكل من الزوجة والأبناء.

ومن خلال التحليل النقدي، يظهر أن التشريعات السورية تميل إلى ضمان حقوق المرأة والطفل بشكل خاص، ويُلاحظ أن السلطة التشريعية تحرص على تضمين مواد قانونية لحمايتهما في جميع المجالات، من الحقوق المدنية إلى الرعاية الصحية والتعليم. فعلى سبيل المثال، تُظهر التعديلات التي أجريت على قانون الأحوال الشخصية الاهتمام الكبير بحقوق المرأة في حالات الطلاق والنفقة والحضانة، مما يساهم في تحسين وضعها داخل الأسرة السورية.

---

[١] السالم رياض، المرأة السورية في التشريع والقانون: ص ١٦

إلا أن الباحث يلاحظ بعض القصور في تطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع، حيث يعترض التطبيق الفعلي لمثل هذه القوانين العديد من التحديات الاجتماعية والثقافية. فالعديد من القيم المجتمعية قد لا تكون مستعدة لتقبل بعض التعديلات القانونية المتعلقة بحقوق المرأة، مثل تعديل سن الزواج أو منح المرأة حقوقًا متساوية في الحالات الأسرية. هذه القيم قد تؤثر على قدرة السلطة التشريعية في ضمان التنفيذ الكامل للقوانين، مما يجعل الحماية القانونية للأسرة تواجه صعوبة في الواقع. فمن المعروف أن التغيير الثقافي والاجتماعي في المجتمع السوري، خصوصًا في الريف والمناطق التي تتمتع بعادات وتقاليد راسخة، يحتاج إلى وقت طويل لتقبل وتطبيق القوانين الحديثة المتعلقة بحقوق الأسرة.

فيما يتعلق بتطوير التشريعات الخاصة بالعنف الأسري، يُلاحظ الباحث أن هناك خطوة هامة نحو مواجهة هذه الظاهرة من خلال إنشاء مراكز لحماية الأسرة، وهو إجراء يعكس التزام السلطة التشريعية بحماية الأسر الضعيفة. ومع ذلك، يشير الباحث إلى أن وجود الثقافة المجتمعية التي تتسامح أحيانًا مع بعض أشكال العنف داخل الأسرة يمثل تحديًا رئيسيًا في تطبيق هذه القوانين. ولا تزال هناك صعوبة في تحديد وتعريف مفهوم العنف الأسري بشكل دقيق داخل النصوص القانونية، مما يخلق فجوة بين النص القانوني والواقع الاجتماعي. ومن هنا تأتي أهمية تكامل جهود التشريع مع حملات توعية موجهة لتحسين الفهم العام حول العنف الأسري وأثره على الأفراد والمجتمع.

إضافة إلى ذلك، يشير الباحث إلى أن معالجة السلطة التشريعية لقضايا الأسرة لم تقتصر على المرأة والطفل فقط، بل امتدت لتشمل الأسر الفقيرة والمعرضة للتهميش. فقد تم وضع برامج قانونية تهدف إلى توفير الدعم المالي للأسر ذات الدخل المحدود، وكذلك تخصيص مساحات قانونية لحماية حقوق الأطفال في مواجهة استغلال العمل أو الحرمان من التعليم. كما أن دور السلطة التشريعية لم يقتصر على وضع التشريعات الداخلية، بل أيضًا على الالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية التي تحمي حقوق الأسرة، مثل اتفاقية حقوق الطفل. كما نجد أن السلطة التشريعية قد وضعت قوانين لتحسين الأوضاع الاقتصادية للأسر المتضررة من الحروب والنزاعات المسلحة، من خلال تخصيص مساعدات طارئة وبرامج اجتماعية.

وفي هذا السياق، يتضح أن السلطة التشريعية السورية تبذل جهودًا كبيرة لربط القوانين المحلية بالالتزامات الدولية التي تقضي بحماية حقوق المرأة والطفل. ومع ذلك، تبقى ثغرات في مجال التنفيذ الفعلي لتلك التشريعات، مما يجعل الحاجة إلى التعاون مع مؤسسات أخرى، مثل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز فعالية هذه القوانين. كما أن الفجوات بين التشريع

والتنفيذ قد تؤدي إلى تأثيرات غير مرغوب فيها، تتجسد في استمرار بعض الممارسات التي تهدد استقرار الأسرة السورية، مثل الزواج المبكر أو الإهمال الأسري[١]

من جانب آخر، يشير الباحث إلى أن السلطة التشريعية في سوريا تسعى إلى معالجة القضايا الاجتماعية المرتبطة بالأسرة من خلال تطوير القوانين التي تضمن حقوقًا أساسية أخرى، مثل التعليم والصحة. حيث تمثل قوانين حقوق الطفل والتعليم المجاني جزءًا أساسيًا من تعزيز الحماية الاجتماعية للأسرة، وضمان فرص متساوية للأطفال بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن هذه الجهود تظل بحاجة إلى مزيد من الدعم من الحكومة لتنفيذها بفعالية في مختلف المناطق السورية. كما أن هناك حاجة ماسة إلى تخصيص ميزانية كافية لتنفيذ هذه القوانين، وتوفير التدريب الكافي للمؤسسات الحكومية لضمان قدرة هذه المؤسسات على تطبيق القوانين المتعلقة بالأسرة.

في النهاية، يرى الباحث أن السلطة التشريعية السورية قد حققت بعض التقدم في صياغة وتطوير القوانين التي تهدف إلى دعم الأسرة وحمايتها، إلا أن تطبيق هذه التشريعات يواجه تحديات عدة تتعلق بالواقع الاجتماعي والثقافي في البلاد. ومن أجل تحقيق أقصى استفادة من هذه القوانين، من الضروري تحسين آليات التنفيذ وزيادة الوعي المجتمعي حول حقوق الأسرة، وذلك من خلال تنسيق الجهود بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية ومنظمات المجتمع المدني. إن تبني سياسات توعوية وثقافية تواكب القوانين الحديثة تعد خطوة أساسية لتعزيز التطبيق الفعلي لهذه التشريعات وتحقيق

الاستقرار للأسرة السورية.

المطلب الثاني: دور السلطة التنفيذية لدعم الاسرة في القانون السوري

السلطة التنفيذية تلعب دورًا محوريًا في دعم الأسرة من خلال تطبيق وتنفيذ القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق أفراد الأسرة، فضلاً عن مراقبة تنفيذ هذه التشريعات بما يتوافق مع أهداف الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الحقوق الأساسية. في هذا السياق، يمكن القول إن دور السلطة التنفيذية في دعم الأسرة في القانون السوري يتجاوز مجرد تطبيق القوانين إلى دور رقابي وتوجيهي يسعى لتطوير بيئة تشريعية تواكب المتغيرات الاجتماعية.

تلعب السلطة التنفيذية دورًا حاسمًا في دعم الأسرة في أي دولة من خلال تطبيق القوانين الأسرية بشكل فعّال. في سوريا، تُعتبر الأسرة النواة الأساسية للمجتمع، ولذلك تولي الدولة أهمية كبيرة لتوفير البيئة القانونية والاجتماعية التي تضمن استقرارها وحمايتها. لا يقتصر دور السلطة التنفيذية على تنفيذ القوانين فقط، بل يشمل ضمان أن هذه القوانين تُطبق بشكل يحقق العدالة ويحمي حقوق الأفراد داخل

[١] عبد الله، المنظمات غير الحكومية في العالم العربي: أدوارها وأثرها في التنمية الاجتماعية: ص ٧٨

الأسرة، ويعزز من استقرار المجتمع ككل. إن تطبيق القوانين الأسرية يشمل مجموعة من الجوانب التي تمس حياة الأسرة بشكل مباشر، مثل الزواج والطلاق والنفقة وحضانة الأطفال، مما يجعل دور السلطة التنفيذية في هذا المجال بالغ الأهمية.

أحد أبرز الأدوار التي تلعبها السلطة التنفيذية في دعم الأسرة هو تطبيق قانون الأحوال الشخصية الذي يشمل جميع المسائل المتعلقة بتنظيم العلاقة بين الزوجين وأبنائهم. تسعى السلطة التنفيذية إلى ضمان أن تلتزم المحاكم والجهات المختصة بتنفيذ هذا القانون بشكل يحقق العدالة لجميع الأطراف، خاصة في قضايا مثل النفقة وحضانة الأطفال في حال حدوث الطلاق أو النزاعات الأسرية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم السلطة التنفيذية بتفعيل الإجراءات التي تضمن تطبيق الأحكام القضائية الصادرة في هذا السياق، وتوفير الآليات اللازمة لتنفيذ القرارات القضائية بشكل سريع وفعال[١]

من ناحية أخرى، لا تقتصر مسؤوليات السلطة التنفيذية على تطبيق قوانين الأحوال الشخصية فقط، بل تشمل أيضًا مكافحة العنف الأسري، وتتولي الدولة السورية اهتمامًا خاصًا لهذا الموضوع، حيث أصدرت قوانين تهدف إلى تجريم كافة أشكال العنف داخل الأسرة، سواء كان عنفًا جسديًا أو نفسيًا أو اقتصاديًا. السلطة التنفيذية، من خلال الأجهزة الحكومية المختلفة، تتحمل مسؤولية تطبيق هذه القوانين بشكل فعّال لضمان حماية النساء والأطفال من أي اعتداءات قد يتعرضون لها داخل الأسرة. تشمل الإجراءات التنفيذية توفير مراكز لحماية الأسرة، تقدم الدعم النفسي والقانوني للضحايا، بالإضافة إلى إنشاء آليات تتيح للمتضررين من العنف الحصول على الحماية والإيواء. تسهم السلطة التنفيذية أيضًا في توفير الدعم الاجتماعي للأسر من خلال تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية. تلعب هذه البرامج دورًا بالغ الأهمية في تعزيز الاستقرار الأسري، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي قد تواجهها بعض الأسر. من خلال تطبيق سياسات توفير المساعدات الاجتماعية للأسر ذات الدخل المحدود، تعمل الدولة على ضمان أن الأسرة تتمتع بالحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. كما تسعى السلطة التنفيذية إلى توفير الدعم في مجالات التعليم والصحة، وذلك من خلال تقديم خدمات أساسية للمواطنين وتوفير الرعاية الصحية المجانية للأطفال والأسر الفقيرة، بما يسهم في رفع مستوى المعيشة وتحقيق التوازن داخل الأسرة.[٢] إلى جانب ذلك، يتجسد دور السلطة التنفيذية في تعزيز دور المرأة داخل الأسرة والمجتمع من خلال تطبيق السياسات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي. ففي إطار هذه السياسات، تعمل الدولة على تحسين فرص العمل للنساء، وتوفير بيئة ملائمة لهنّ للمشاركة الفاعلة في سوق العمل. يشمل ذلك سن قوانين تضمن حقوق المرأة في العمل، إضافة إلى منحها التسهيلات اللازمة في فترة الأمومة ورعاية الأطفال. هذه السياسات تهدف إلى تعزيز دور المرأة كعنصر فاعل

---

[١] رشا، حماية حقوق الأطفال والنساء في ظل التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني: ص ٦٤

[٢] مصطفى، قانون الأحوال الشخصية في سوريا: دراسة تحليلية: ص ٦٩

في الأسرة والمجتمع، مما يعود بالفائدة على استقرار الأسرة بشكل عام، من الأدوار الحيوية التي تضطلع بها السلطة التنفيذية أيضًا هو التنسيق مع السلطة القضائية لضمان تنفيذ القوانين الأسرية بشكل متكامل. تعمل السلطة التنفيذية على تنفيذ قرارات المحاكم المتعلقة بالأحوال الشخصية، مثل تنفيذ حكم الحضانة أو النفقة، وهو أمر يتطلب التنسيق المستمر بين السلطات لضمان أن القرارات القضائية تُنفذ بشكل عادل وفعال. كما أن التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية يشمل أيضًا تطبيق القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء في حالة تعرضهم للعنف الأسري، وهو ما يتطلب استجابة سريعة من جميع الجهات المعنية أخيرًا، لا يقتصر دور السلطة التنفيذية على تنفيذ القوانين الأسرية الحالية فحسب، بل يشمل أيضًا تحديث هذه القوانين وتطويرها بما يتناسب مع المستجدات الاجتماعية والاقتصادية. فالسلطة التنفيذية تعمل على مراجعة التشريعات الأسرية بشكل دوري، وتقديم التعديلات اللازمة لضمان توافقها مع تطورات المجتمع واحتياجاته. يتطلب ذلك تفاعل مستمر مع المجتمع المدني والجهات الأكاديمية والخبراء لضمان أن القوانين الأسرية تواكب التغيرات وتستجيب للتحديات الجديدة.من خلال هذه الأدوار المختلفة التي تلعبها السلطة التنفيذية، يتضح أن تطبيق القوانين الأسرية ليس مجرد مسؤولية قانونية، بل هو عمل يعكس التزام الدولة بحماية الأسرة وتعزيز استقرارها. إن تطبيق هذه القوانين بشكل فعال يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، ويحسن من الظروف المعيشية للأسر، مما ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع ككل. [١] إلى جانب تطبيق القوانين الأسرية، تولي الحكومة السورية اهتمامًا بالغًا للمشاريع والبرامج التي تهدف إلى دعم الأسرة وحمايتها من التحديات الاقتصادية والاجتماعية. إن الدعم الحكومي للأسرة يعتبر عنصرًا أساسيًا في تعزيز استقرار المجتمع السوري وتحقيق رفاهية أفراده. يتمثل هذا الدعم في مجموعة من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الأسرية، سواء من خلال الدعم الاجتماعي المباشر أو توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، بالإضافة إلى البرامج التي تهدف إلى حماية المرأة والطفل من العنف الأسري. تشكل هذه البرامج إطارًا استراتيجيًا لدعم الأسرة وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

أحد أبرز البرامج التي توليها الحكومة السورية أهمية خاصة هو برنامج الدعم الاجتماعي للأسر ذات الدخل المحدود. يهدف هذا البرنامج إلى تقديم مساعدات مالية للأسر التي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة، سواء بسبب البطالة أو تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد. من خلال هذا البرنامج، تقوم الحكومة بتوفير منح مالية أو مواد غذائية للأسر المتضررة، مما يساعدها على تلبية احتياجاتها الأساسية. يتضمن هذا الدعم توفير السكن الصحي والمناسب للأسر الفقيرة، إضافة إلى منح الرعاية الصحية المجانية للأطفال وكبار السن. يعتبر هذا البرنامج من أبرز أدوات الدعم التي تهدف إلى تحسين

[١] فارس، حقوق الأسرة في التشريع السوري: ص ١٧

مستويات المعيشة في المجتمع السوري، ويُعد أداة فعالة للتقليل من الفقر وضمان استقرار الأسرة في ظل الأزمات الاقتصادية.

فيما يتعلق بحماية المرأة، فإن الحكومة السورية قد تبنت مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تمكين المرأة داخل الأسرة والمجتمع. تتنوع هذه البرامج بين تعزيز مشاركتها في سوق العمل وتوفير تسهيلات للأمهات العاملات. قامت الحكومة بسن قوانين تدعم حقوق المرأة في العمل، بما في ذلك إجازة الأمومة، كما أطلقت برامج تدريبية لتمكين النساء من الحصول على فرص عمل تنافسية في مختلف القطاعات. تساهم هذه البرامج في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة من خلال تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في الدخل المادي للأسرة، مما يعزز من استقرار الأسرة ويساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية[١]

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تولي اهتمامًا خاصًا لحماية حقوق الأطفال وتوفير بيئة صحية وآمنة لهم. في هذا الإطار، أُطلقت العديد من البرامج التي تهدف إلى تعزيز التعليم المجاني والإلزامي للأطفال، وتوفير رعاية صحية مجانية للأطفال في المراحل الدراسية المبكرة. تسعى الحكومة من خلال هذه البرامج إلى ضمان أن الأطفال في سوريا يحصلون على التعليم الأساسي دون النظر إلى أوضاع أسرهم الاقتصادية، وهو ما يسهم في تعزيز التنمية البشرية على المدى البعيد. بالإضافة إلى ذلك، تحرص الحكومة على توفير برامج دعم للأسر التي تعاني من مشاكل نفسية أو اجتماعية، من خلال تقديم خدمات التأهيل النفسي للأطفال الذين تعرضوا للعنف أو الإهمال، في إطار حماية الأسرة من العنف الأسري، أطلقت الحكومة السورية أيضًا برامج تهدف إلى مكافحة العنف ضد المرأة والطفل. تشمل هذه البرامج التوعية بمخاطر العنف الأسري وكيفية الوقاية منه، بالإضافة إلى توفير مراكز الدعم للنساء والأطفال ضحايا العنف. تعمل الحكومة على توفير مراكز إيواء وتقديم الرعاية القانونية والنفسية للضحايا، مع ضمان حماية الحقوق القانونية لهم في مواجهة المعتدين. كما تم تشريع قوانين تحظر العنف الأسري وتشجع على الإبلاغ عن حالات العنف وتعقب الجناة. يتجسد هذا الدعم الحكومي في توفير بيئة قانونية تحمي الأسرة من التفكك والانهيار نتيجة لممارسات العنف الأسري.

من ناحية أخرى، فإن برنامج حماية كبار السن يمثل جزءًا من البرامج الحكومية التي تسعى إلى توفير الرعاية اللازمة للأسرة الممتدة. في إطار هذا البرنامج، تسعى الحكومة إلى توفير الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن الذين يواجهون صعوبة في رعاية أنفسهم. يتم توفير دور رعاية

---

[١] فهد، إعادة بناء المجتمع السوري: التحديات والفرص: ص ٢٠٢

خاصة وكوادر مدربة للرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن، مما يساهم في دعم الأسر التي تعاني من العبء الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن رعاية أفراد من كبار السن.[١]

أخيرًا، يُعد برنامج التنمية الريفية من أهم البرامج التي تعكس جهود الحكومة في دعم الأسرة السورية. يستهدف هذا البرنامج توفير الفرص الاقتصادية للأسر في المناطق الريفية من خلال توفير القروض الميسرة والدعم الفني والتدريب على الزراعة والإنتاج الحيواني. يسهم هذا البرنامج في تحسين دخل الأسر الريفية ويساعد في تقليل الهجرة إلى المدن، مما يعزز من استقرار الأسر في المناطق الريفية. من أبرز أدوار السلطة التنفيذية في دعم الأسرة هو ضمان حماية المرأة والطفل داخل الأسرة تُعد الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع، حيث تساهم في تشكيل بنيته الاجتماعية والثقافية. ولأن المرأة والطفل يشكلان جزءًا أساسيًا من هذه الوحدة، فإن ضمان حمايتهما داخل الأسرة يُعتبر من أبرز الأدوار التي تقوم بها السلطة التنفيذية في أي دولة. في سوريا، تسعى السلطة التنفيذية إلى ضمان حماية المرأة والطفل من خلال مجموعة من السياسات والتشريعات التي تحمي حقوقهم وتؤمن لهم بيئة أسرية آمنة وصحية. ومن خلال هذه الأدوار، تتضح مسؤولية الحكومة في توفير الإطار القانوني والاجتماعي الذي يحمي المرأة والطفل من جميع أشكال العنف والاستغلال، ويعزز من استقرار الأسرة والمجتمع.

تتمثل أولى وأهم هذه الأدوار في تطبيق القوانين التي تضمن حماية المرأة من العنف الأسري. تبرز الحاجة الملحة لحماية المرأة داخل الأسرة، خاصة في حالات العنف الأسري الذي يمكن أن يؤدي إلى تفكك الأسرة وانتهاك حقوق المرأة. لقد أصدرت الحكومة السورية العديد من القوانين التي تهدف إلى حماية المرأة من كافة أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي. من بين هذه القوانين، يُعتبر قانون حماية المرأة من العنف الأسري خطوة مهمة نحو توفير الحماية القانونية لها. السلطة التنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين من خلال الشرطة، المحاكم، والمؤسسات الاجتماعية المعنية، التي توفر الدعم النفسي والقانوني للنساء المتعرضات للعنف الأسري.[٢]

بالإضافة إلى ذلك، تواصل السلطة التنفيذية توفير خدمات الإيواء والمساعدة القانونية للنساء في حالات الطوارئ. من خلال مراكز الدعم المتخصصة التي تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تقدم الحكومة السورية مأوى للنساء الضحايا، إلى جانب تقديم الدعم النفسي والقانوني. تعمل هذه المراكز على تقديم استشارات قانونية للنساء حول حقوقهن، وكيفية الحصول على النفقة أو الحضانة في حالة الطلاق أو الانفصال، وبالتالي تساهم بشكل فعال في تقليل الآثار السلبية للعنف الأسري على المرأة.

---

[١] القاسم، النظم القانونية الحديثة وحماية المرأة والطفل

[٢] القاسمي، القانون والمجتمع: دراسة في التشريعات الاجتماعية: ص ٦٥٢

من جهة أخرى، يُعد حماية الأطفال داخل الأسرة من المهام الرئيسية التي تقوم بها السلطة التنفيذية. تعتبر حماية الأطفال من العنف الأسري، الإهمال، والاستغلال أحد الأبعاد الأساسية التي تتبناها الدولة السورية من خلال تطوير سياسات تتماشى مع حقوق الطفل. في هذا السياق، تتولى السلطة التنفيذية مسؤولية تطبيق اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها سوريا، والتي تهدف إلى ضمان حقوق الأطفال في الحياة الكريمة والتعليم والرعاية الصحية. تلتزم الحكومة بتوفير بيئة آمنة للأطفال بعيدًا عن أي أشكال من الاستغلال، بما في ذلك العمل القسري أو العنف الأسري.[١]

في مجال التحقيق في حالات العنف ضد الأطفال، تعمل السلطات التنفيذية على تحسين

التنسيق بين الشرطة والمؤسسات القضائية والهيئات الاجتماعية لضمان أن جميع الحالات التي تشمل تعرض الأطفال للعنف أو الإهمال تُعالج بالشكل المناسب. كما توفر الحكومة برامج تربوية وتوعوية موجهة للآباء والأمهات تهدف إلى تعزيز الوعي حول حقوق الطفل وأساليب التربية السليمة، مما يسهم في الوقاية من العنف الأسري ضد الأطفال.

التحليل النقدي للباحث حول دور السلطة التنفيذية في دعم الأسرة في القانون السوري

يرى الباحث، من خلال التحليل النقدي لدور السلطة التنفيذية في دعم الأسرة في القانون السوري، أن السلطة التنفيذية تلعب دورًا محوريًا ليس فقط في تطبيق القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية، بل أيضًا في مراقبة تنفيذ هذه القوانين وضمان توافقها مع أهداف الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الأفراد. إن دور السلطة التنفيذية يتجاوز مجرد التنفيذ البيروقراطي إلى دور رقابي وتوجيهي يسعى لتطوير بيئة تشريعية تراعي المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

إن الدور الأساسي للسلطة التنفيذية في دعم الأسرة السورية يظهر بشكل جلي من خلال تطبيق قوانين الأحوال الشخصية، والتي تشمل قضايا حساسة مثل الزواج، الطلاق، النفقة، وحضانة الأطفال. كما أن السلطات التنفيذية تتحمل مسؤولية ضمان تطبيق هذه القوانين بما يتوافق مع حقوق الأفراد داخل الأسرة، وتحقيق العدالة للأطراف المختلفة، خاصة في القضايا المتعلقة بالنساء والأطفال في حالات الطلاق والنزاعات الأسرية. لا شك أن هذه المهام تعتبر أساسية لضمان استقرار الأسرة في سوريا، حيث يُفترض أن تُعدّ الأسرة النواة الأساسية للمجتمع.

إضافة إلى ذلك، يتضح من خلال التحليل أن السلطة التنفيذية في سوريا لا تقتصر على تطبيق القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية فحسب، بل تتوسع لتشمل مكافحة العنف الأسري من خلال تشريعات تستهدف حماية النساء والأطفال من جميع أشكال العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي. وقد

[١] الصالح، الحماية القانونية للأسرة في التشريعات السورية: ص ١٨

أصدرت الحكومة السورية قوانين تهدف إلى تجريم العنف الأسري، وتهتم بتوفير آليات تنفيذية لحماية المتضررين من هذا العنف، مثل مراكز الدعم والإيواء للنساء والأطفال الضحايا. هذا التوجه يعكس حرص الدولة على تقديم الحماية اللازمة للأفراد الأكثر ضعفًا داخل الأسرة، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان سلامة الأسرة ككل.

كما أن السلطة التنفيذية قد تبنت سياسات وبرامج تهدف إلى توفير الدعم الاجتماعي للأسر ذات الدخل المحدود، ما يعكس التزام الحكومة السورية بتوفير شبكة أمان اجتماعي تحمي الأسر الفقيرة والمحتاجة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد. برامج الدعم الاجتماعي التي تقدمها السلطة التنفيذية، بما في ذلك المساعدات المالية وتوفير الرعاية الصحية المجانية، تعد جزءًا أساسيًا من الجهود الحكومية لدعم استقرار الأسرة وتعزيز دورها في المجتمع.

على الرغم من هذه الجهود، فإن التحديات التي تواجه السلطة التنفيذية في تنفيذ هذه السياسات تبقى قائمة. فالأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها سوريا تؤثر بشكل كبير على قدرة الحكومة على تطبيق هذه البرامج بشكل فعال ومستدام. كما أن بعض القوانين بحاجة إلى التحديث لتواكب التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع السوري. لذلك، يصبح التنسيق المستمر بين الحكومة والمجتمع المدني أمرًا ضروريًا لتحقيق النجاح المرجو، حيث يمكن أن تساهم المنظمات غير الحكومية في تقديم الدعم المباشر للأسر، والتعاون مع الحكومة في تصميم وتنفيذ السياسات التي تلبي احتياجات الأسرة بشكل أفضل.

علاوة على ذلك، يُلاحظ أن هناك اهتمامًا متزايدًا بتعزيز دور المرأة داخل الأسرة والمجتمع من خلال سياسات تمكين المرأة، التي تشمل تحسين فرص العمل وتوفير بيئة ملائمة للمشاركة الفعالة في سوق العمل. هذه السياسات تعد خطوة هامة نحو تعزيز استقرار الأسرة، حيث تساعد المرأة على المساهمة في الدخل الاقتصادي للأسرة، وبالتالي تعزيز استقلاليتها وحمايتها من بعض أشكال الاستغلال.

وفي الختام، يُمكن القول إن السلطة التنفيذية في سوريا تتحمل مسؤولية كبيرة في دعم الأسرة وحمايتها من خلال تطبيق القوانين وتنفيذ السياسات التي تستهدف حماية حقوق الأسرة، وتحقيق العدالة الاجتماعية. على الرغم من التحديات التي قد تواجه هذه السياسات بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية، إلا أن الحكومة السورية تسعى إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر من خلال مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة وحماية حقوق الأفراد داخل الأسرة.

خاتمة

بناءً على ما سبق، يتضح أن دعم الأسرة في سوريا يعد مسؤولية مشتركة بين السلطة التنفيذية والتشريعية والمؤسسات المجتمعية. ويعتمد نجاح السياسات الحكومية على وجود تشريعات واضحة وآليات تنفيذ فعالة، إلى جانب استقرار اقتصادي وسياسي يسمح بتوفير الموارد اللازمة لهذه السياسات. لذلك، فإن أي إصلاح في هذا المجال يجب أن يركز على تحسين التشريعات، وتعزيز الشفافية في التنفيذ، والتعاون بين مختلف الجهات المعنية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة في دعم الأسرة وحمايتها.

الاستنتاجات المستخلصة من البحث

بعد دراسة دور السلطتين التنفيذية والتشريعية في سوريا في دعم الأسرة، يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات التي تركز على التحديات والفرص المتاحة لتعزيز سياسات دعم الأسرة:

أولًا: التشابه في دور السلطة التنفيذية في دعم الأسرة

يتبين من البحث أن السلطة التنفيذية في سوريا تلعب دورًا رئيسيًا في وضع السياسات الاجتماعية وتنفيذ القوانين التي تهدف إلى دعم الأسرة. حيث تقوم الوزارات المختصة بتقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والدعم الاقتصادي للأسر المحتاجة. كما أن التشريعات في سوريا مستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مما يجعل الإطار القانوني لدعم الأسرة متقاربًا إلى حد كبير مع البلدان ذات الأنظمة المماثلة.

ثانيًا: الاختلافات في فاعلية التنفيذ

على الرغم من التشابه في التشريعات والسياسات، إلا أن هناك تفاوتًا في مستوى التنفيذ والفعالية. في سوريا، ورغم الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، فإن قدرة السلطة التنفيذية على تنفيذ سياسات دعم الأسرة قد تأثرت بشكل كبير. حيث تعاني بعض البرامج الاجتماعية من نقص في التمويل وضعف في آليات التنفيذ، مما يحد من فاعليتها.

ثالثًا: الحاجة إلى تطوير التشريعات وآليات التنفيذ

أظهر البحث أن هناك حاجة ماسة إلى تطوير التشريعات الخاصة بالأسرة في سوريا، سواء من خلال تعديل القوانين الحالية أو تفعيل آليات تنفيذ أكثر كفاءة. كما أن هناك ضرورة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، بحيث تشمل جميع الفئات الضعيفة في المجتمع، وخاصة النساء والأطفال الذين قد يكونون الأكثر تأثرًا بالظروف الاقتصادية والسياسية.

رابعًا: أهمية تبادل الخبرات بين الدول

إحدى النتائج المهمة هي أن سوريا يمكنها الاستفادة من بعض التجارب الدولية في مجال دعم الأسرة. على سبيل المثال، يمكنها الاستفادة من السياسات التي نجحت في دول أخرى في تطوير برامج دعم المرأة، وكذلك في تحسين تنظيم الخدمات الاجتماعية. من خلال التعاون وتبادل الخبرات، يمكن تحسين أداء السلطة التنفيذية وتطوير استراتيجيات أكثر فاعلية لضمان استقرار الأسرة.

خامسًا: تأثير التحديات الاقتصادية والسياسية

أظهر البحث أن التحديات الاقتصادية والسياسية تلعب دورًا كبيرًا في مدى نجاح أو فشل السياسات الحكومية الموجهة للأسرة في سوريا. فالظروف الاقتصادية الصعبة والصراعات السياسية تؤثر بشكل مباشر على قدرة السلطة التنفيذية على تنفيذ برامج الدعم الاجتماعي بكفاءة، مما يستدعي البحث عن حلول مبتكرة لتمويل هذه البرامج وضمان استدامتها، مثل الشراكات مع القطاع الخاص أو الدعم من المنظمات الدولية.

المصادر **References**

القوانين الاساسية

١. قانون الأحوال الشخصية السوري رقم ٥٩ لعام ١٩٥٣ والمعدل بالقانون رقم ٤ لعام ٢٠١٩.
٢. اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، الجمعية العامة للأمم المتحدة.
٣. تقرير عام ٢٠٢١ - "صادر عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM).

الكتب العربية

١. عبد القادر، عبد الله. (٢٠١٣م). *الحقوق المدنية والسياسية في التشريع السوري*. بيروت: دار الفكر للنشر.
٢. رياض، السالم. (٢٠١٨م). «العدالة الأسرية في القانون السوري: بين النظرية والتطبيق». *مجلة الدراسات القانونية* ٥(٧): ١٤٧-١٩٩.
٣. سمر، الحسن. (٢٠١٨م). *سياسات تمكين المرأة في سوريا: دراسة في البرامج الحكومية*. بغداد: دار المعرفة الجامعية.
٤. مصطفى، عبد الفتاح. (٢٠١٧م). «التنمية الاجتماعية ودور الحكومة في دعم الأسرة». *مجلة العلوم الاجتماعية* ٥(٧): ١٢٥-١٨٨.
٥. السالم، رياض. (٢٠١٦م). *المرأة السورية في التشريع والقانون*. بغداد: دار المعرفة الجامعية.
٦. عبد الله، أحمد محمد. (٢٠١٧م). *المنظمات غير الحكومية في العالم العربي: أدوارها وأثرها في التنمية الاجتماعية*. بيروت: دار نشر جامعة دمشق.
٧. مكي، رشا. (٢٠٢٠م). *حماية حقوق الأطفال والنساء في ظل التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني*. القاهرة: دار الفكر العربي.
٨. العلي، مصطفى. (٢٠١٦م). *قانون الأحوال الشخصية في سوريا: دراسة تحليلية*. بيروت: دار الفارابي للنشر.
٩. رائد، فارس. (٢٠١٧م). *حقوق الأسرة في التشريع السوري*. القاهرة: دار الفكر العربي.
١٠. الخطيب، فهد. (٢٠٢٠م). *إعادة بناء المجتمع السوري: التحديات والفرص*. القاهرة: دار الفكر العربي.
١١. القاسم، محمد حسن. (٢٠٢٢م). *النظم القانونية الحديثة وحماية المرأة والطفل*. القاهرة: دار الفكر العربي.
١٢. القاسمي، علي. (٢٠٢٠م). *القانون والمجتمع: دراسة في التشريعات الاجتماعية*. القاهرة: دار الفكر العربي.
١٣. الصالح، محمد. (٢٠١٨م). *الحماية القانونية للأسرة في التشريعات السورية*. القاهرة: دار النهضة العربية.